

حروف لدالة على زيادة المعنى من باب الافعال
 لما تقرر ان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى و
 استدلال المصنف على ان هذا الباب للمبالغة و
 على انه ابلغ من باب الافعال بدليل اني فقال
 لا يقال حمه زيد اذا كان له حمه في الجملة وانما
 ذكره هذا ليصح المبالغة في اسمه ويقال حمه زيد
 اذا كان له حمه مبالغة ويقال حمه زيد من هذا
 الباب اذا كان له حمه زيادة مبالغة فدل ذلك
 على ان هذا الباب ابلغ من باب الافعال واعلم ان
 هذا الباب يجمع غالباً من الالوان والعيوب كتاب
 الافعال وقد يكون لغيرهما كما نهار الليل اذا
 والاكثر ليقتصد عرض المعنى في اسماؤه ونومه في
 اسمه وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد الله في
 في الاول قوله تعالى في وصف الجنين مد يا منان
 وقصد العروض في الثاني قولك اصفر وجهه ^{جداً}
 واسمه تجلاد ذكره دوده خليفة ولما فرغ المصنف عن
 بيان الثلاث في الجرد وما زيد عليه من غير الاطراف
 شيع

شيع في بيان التبعي المجرد واخر بيان الملحقات
 لتوقفه على بيان المحقق به فقال وباب واحد منها
 اي من الابواب الستة والثلاثين للتبعي المجرد
 وهو ما كان فيه المفرد المذكر الغائب على اربعة
 احرف في اصول وقوله وهو باب واحد مما لا حاجة
 اليه كما لا يخفى فان قلت ما وجه الحصر في الواحد
 وهو يتصور ان يكون ثمانية واربعين باباً اذا كان
 في الفاء حركات ثلاثة وفي العين اربعة حالات ^{تختلف}
 فيحصل بضم الثالثة في الربعة اثني عشر ويتصور في
 اللام الاولى ايضا اربعة ارجح حالات فيضرب الربعة
 في اثني عشر يحصل ثمانية واربعون حالت الفاء في
 الماضي لا يكون الامفتوحاً وكذا اللام الثانية تكون
 مبنياً على الفتح ولا يمكن سكون اللام الاولى لا لتقاء
 الساكنين في نحو ذبحت ودرجتم نحو ما بالفتح
 لحضرتها واسكن العين لثلاثين م توالي اربع حركات
 في كلمة واحدة والحاصل ان الفعل لما كان ثقيلاً لم
 يجوزوا زيادة حروف على الثلاثة الا بالثلاثة كون ^{المركبة}